موسوعة الدفوع فى القانون المدنى المصرى

١- ندفع بعدم قبول الدعوى لأنه لم يقصد من استعمال الحق سوى الأضرار بالمعدى عليه لمخالفة ما ورد بنص المادة (٥) مدنى :-

مادة ٥:

يكون استعمال الحق غير المشروع فى الأحوال الآتية:

(أ)- إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير.

(ب)- إذا كانت المصالح التى يرمى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها

(ج)- إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة

٢- ندفع ببطلان التعاقد لأن التعاقد كان قد تم مع الشخص نفسه لحساب الغير دون ترخيص من الغير بذلك لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٠٨) مدنى :-

مادة ١٠٨:

لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل على أنه يجوز للأصيل فى هذه الحالة أن يجيز التعاقد كل هذا مع مراعاة ما يخالفه مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة.

٣- ندفع ببطلان التصرف فى المال لكون المتصرف صغير وغير مميز وتصرفاته ضارة ضررا محضا لمخالفة ما ورد بنص المادة (١١٠، ١١١) مدنى :-

مادة ١١٠:

ليس للصغير غير المميز حق التصرف فى ماله، وتكون جميع تصرفاته باطلة.

مادة ١١١:

(١)- إذا كان الصبي مميزا كانت تصرفاته فى ماله صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً.

(٢)- أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ويزول حق التمسك بالأبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقاً للقانون.

٤- ندفع ببطلان تصرف المجنون والمعتوه لأن التصرف صدر بعد تسجيل قرار الحجر لمخالفة ما ورد بنص المادة (١١٤) مدنى :-

مادة ١١٤:

(١)- يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر.

(٢)- أما إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً إلا إذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد. أو كان الطرف الآخر على بينه منها.

٥- ندفع ببطلان العقد للتدليس . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٢٥) مدنى :-

مادة ١٢٥ :

(١)- يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين، أو نائب عنه، من الجسامة بحيث لولاها ما أبرم الطرف الثاني العقد.

(٢)- ويعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملاحظة، إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاحظات .

٦- ندفع ببطلان العقد للإكراه . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٢٧) مدنى :-

مادة ١٢٧ :

(١)- يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق، وكانت قائمة على أساس.

(٢)- وتكون الرهبة قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسيماً محققاً يهدده هو أو غير في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال.

(٣)- ويراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامة الإكراه.

٧- ندفع ببطلان العقد للغبن لاستغلال طيش المتعاقد :-

٨- ندفع ببطلان دعوى الغبن لرفعها بعد الميعاد . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٢٩) مدنى :-

مادة ١٢٩ :

(١)- إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل ألبته مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامحاً، جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو ينقص التزامات هذا المتعاقد.

(٢)- ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد، وإلا كانت غير مقبولة.

(٣)- ويجوز في عقود المعاوضة أن يتوقى الطرف الآخر دعوى الإبطال، إذا عرض ما يراه القاضي كافياً لرفع الغبن.

٩- ندفع ببطلان التعامل في تركة إنسان لأنه على قيد الحياة . لمخالفة ما ورد بنص المادة (٢/ ١٣١) مدنى :-

مادة ١٣١ :

مادة ١٣١ :

(١)- يجوز أن يكون محل الالتزام شيئاً مستقبلاً.

(٢)- غير أن التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة باطل، ولو كان برضاه إلا في الأحوال التي نص عليها في القانون.

١٠- ندفع ببطلان الالتزام لأنه مستحيلا . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٣٢) مدنى :-

مادة ١٣٢ : إذا كان محل الالتزام مستحيلا في ذاته كان العقد باطلا.

١١- ندفع ببطلان الالتزام لأنه غير معين . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٣٣) مدنى :-

مادة ١٣٣ :

(١)- إذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته وجب أن يكون معينا بنوعه ومقداره وإلا كان العقد باطلا

(٢)- ويكفى أن يكون المحل معينا بنوعه فقط إذا تضمن العقد ما يستطاع به تعيين مقداره. وإذا لم يتفق المتعاقدان على درجة الشيء من حيث جودته ولم يمكن استخلاص ذلك من العرف أو من أي ظرف آخر، التزم المدين بأن يسلم شيئا من صنف متوسط.

١٢- ندفع ببطلان العقد لأنه مخالف للنظام العام والآداب . لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٣٥) مدنى :-

مادة ١٣٥ : إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا.

١٣- ندفع ببطلان التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد لانقضاء بمرور ثلاث سنوات لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٤٠) مدنى :-

مادة ١٤٠ :

(١)- يسقط الحق في إبطال العقد إذا لم يتمسك صاحبه خلال ثلاث سنوات.

(٢)- ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب وفي حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذي ينكشف فيه وفي حالة الإكراه من يوم انقطاعه وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه إذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد.

١٤- ندفع بعدم قبول دعوى التعويض لرفعها بعد الميعاد . أو لسقوطها بالتقادم لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٧٢) مدنى :-

مادة ١٧٢ :

(١)- تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع.

(٢)- على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

١٥- ندفع بسقوط دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب لرفعها بعد الميعاد القانوني لمخالفة ما ورد بنص المادة (١٨٠) مدنى :-

مادة ١٨٠ :

تسقط دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من لحقته
الخسارة بحقه في التعويض، وتسقط الدعوى، كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم
الذي ينشأ فيه هذا الحق دفع غير المستحق .

AL-FAROUK